Distr.: General
4 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

إعلان منتدى الشباب

وقفة على إيقاع التغيير

1- يتضمن هذا الإعلان أولويات وتوصيات الشباب المشاركين في الاجتماع الثالث لمنتدى الأونكتاد للشباب، الذي عُقد عن بعد في الفترة من 16 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2021 قبل الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر). وأتاح المنتدى، الذي ضم أكثر من 300 مشارك من أكثر من 80 بلداً، استخلاص رؤية عالمية للأدوات اللازمة لتحقيق تعاف مستدام يتماشى، في مجال التجارة والتنمية، مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- واختار المشاركون الشباب المواضيع الخمسة التالية، التي اعتبروا أنها الأكثر حسماً فيما يتعين عليهم تناوله في هذه المرحلة: التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع، والاقتصادات الجديدة، والعمل المناخي، والتعلم الشامل للجميع والمنصف، والمشاركة المدنية للشباب. وفي إطار كل مجال من هذه المجالات، وُضعت اقتراحات وتوصيات سياساتية من أجل عرضها على الدول الأعضاء في الأونكتاد الخامس عشر.

أولاً- التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع

3- من أجل معالجة أوجه اللامساواة القائمة وإعادة بناء مستقبل قوامه مزيد من القدرة على الصمود خلال سنوات العمل العشر المقبلة، نادت مجموعات الشباب بأهمية تعزيز الجهود والشراكات الجماعية الرامية إلى ترجمة خطة عام 2030 إلى واقع ملموس. وعلى الرغم من أن الجائحة فجّرت بحراً من التحديات، يشير الاستقراء التطلعي إلى ضرورة النهوض بـ "ثالوث الاقتصاد المستدام"، بما يشمل انتهاج سياسات عامة أكثر تركيزاً على الإنسان لتوطيد ثلاث سمات هامة هي تنمية المهارات، وتعزيز بيئة الأعمال (بما في ذلك أسواق رأس المال)، وإعادة إدماج حلول منصفة تصب في معالجة الجوانب المتقاطعة من عملية الانتقال الأخضر. ومن شأن هذه السمات بدورها أن تسهم في كفاءة الأدوات القائمة المعول عليها في عمليات التنبؤ والرصد المرتبطة بالأهداف العالمية الرئيسية، وإدماج مجموعة من المبادرات الرامية إلى تسريع نماذج التمويل المستدام، وتكريس "العولمة المحلية الطابع"، إبرازاً لأهمية تناول العمليات العالمية من منطلقات المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وحرصاً على عدم ترك أحد خلف الركب.

الرجاء إعادة الاستعمال

تطوير المهارات

4- وفقاً لمنظمة العمل الدولية، ألقى الركود الاقتصـــادي الناجم عن الجائحة بنحو 117 مليون شخص في براثن الفقر المدقع وبـ 73 في المائة من الشباب في العالم إلى البطالة. ويطالب الشباب بإعادة حفز النُّظم باعتماد إصـــلاحات متعددة الأبعاد تفضـــي إلى اســـتراتيجيات للحد من المخاطر وتقاســـمها؛ وتحســـين عمليات تحليل البيانات الضـــخمة والاســـتثمارات الجريئة من أجل تعزيز فرص كســـب العيش؛ وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي بموازاة مع تكريس التعليم الجيد وتحسين ظروف ريادة الأعمال والنماذج الصـــحية والزراعية على نحو يواكب أهداف التنمية المســـتدامة؛ وتعزيز التمكين الاجتماعي ومحو الأمية الرقمية وتوطيد البنية التحتية الإلكترونية وثقافة الابتكار.

5- ويجب على المنظمات الدولية أن تعزز التعاون مع أصـحاب المصـلحة المعنيين من أجل إنشاء أصـول إنتاجية مُقوَّمة أسـاسـها الاعتماد على الجهد الذاتي، بتجنيد أفرقة عمل مواضـيعية لتحسـين أداء النظم الإيكولوجية الزراعية في الأرياف النائية. ويجب على العالم أن يدرج برامج خدمة المجتمع ضـــمن مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية باعتبارها مواضيع أساسية ينبغي أن تدرّس في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي من أجل تحسين الأداء في جوانب متعددة تخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من 1 إلى 4، فضلاً عن الهدفين 8 و9.

تحسين مشهد الأعمال

6- البيئة والاقتصـاد مجالان متداخلان تربطهما علاقة تناسبية مباشرة. فالوصـول إلى أسـواق رأس المال وتبسـيط بيئة الأعمال عاملان حاسـمان لتنمية قطاع الأعمال. وسـواء تعلق الأمر بالحصـول على التمويل أو الوصـــول إلى تدفقات رأس المال المتنوعة وآليات الاســـتثمار، لا مناص من خفض المخاطر التي تواجهها الأعمال المساهِمة في الاقتصاد إذا أردنا تشجيع تطور ريادة الأعمال. ويجب إيلاء الاهتمام أيضاً لمسألة إضفاء الطابع الرسمي على ممارسات الأعمال.

7- وعلاوة على ذلك، من شأن تحسين عملية تخصيص اعتمادات الميزانية وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال والحصـول على التمويل وبناء القدرات أن يجعل أنشـطة الأعمال التي يضـطلع به الشـباب أكثر قدرة على المنافســة في ســياق محاولتهم دخول الأســواق المحلية والعالمية والاســتفادة من الاقتصــادات الجديدة. ففي المتوسط، تستغرق عملية بدء نشاط أعمال أو إتمام إجراءاته الرسمية مدة أطول بيومين في الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع[1]. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من جودة المنتجات أو الخدمات المعروضـة، كثيراً ما تواجه أنشطة الأعمال الصـغيرة والمتوسطة الحجم التي يقودها الشـباب تحدياً يتمثل في تخطي الحواجز التي تعترض التجارة ومجاراة اللوائح التنظيمية التي تحكم التجارة العالمية. وتظل الصـلة بين ريادة الأعمال في صـفوف الشـباب والعمالة كبيرة. فمع نمو وتوسـع أنشـطة الأعمال التي يضطلع بها الشباب، يتزايد عدد فرص التشغيل التي تُضاف إلى سوق العمل، ويزداد احتمال أن يولّد هؤلاء الشباب فرص عمل يستفيد منها شباب غيرهم.

8- وبالمثل، يكتسي بناء السياسات المالية الخضراء وأنشطة الأعمال المستدامة معنى جديداً. فإلى جانب معيار الاستدامة المالية للأعمال، يلتفت الشباب على نحو متزايد إلى مسألة التأثير البيئي لأنشطة الأعمال. ويجب أن يجد نقاش البيئة والاقتصـاد توازناً في ممارسـات خضـراء يعتمدها قطاع الأعمال من أجل حماية بيئتنا للأجيال القادمة. ويجب على الدول الأعضـــاء أن تعزز اللوائح التنظيمية للتنمية الاقتصادية المستدامة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

(1) انظر: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

9- وتكتسي معالجة القضايا المالية والتنظيمية السالفة الذكر أهمية محورية في تحول الشباب إلى مشاركين نشطين في الاقتصادات الوطنية والعالمية، وتمكينهم من تسخير إمكاناتهم الشابة الهائلة للإنتاج المثمر.

العناصر المتقاطعة

10- من الأهمية بمكان في سياق تحسين الخطاب الاجتماعي في المستقبل التركيز، بصورة تراعي الاعتبارات الجنسانية، على حقوق الإنسان واحتياجات الفئات الإثنية والأقليات المحرومة اقتصادياً، وكذلك أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمتسائلين عن هويتهم الجنسانية وغيرهم من الفئات الهشة. ويعمل الشباب في قطاعات تضررت بصفة خاصة بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة (على الصعيد الوطني أو العالمي)، وهو ما يعني أن حماية الشباب وتوفير العمل اللائق والدعم الاجتماعي لهم يظل عاملاً أساسياً. وفي حالة البلدان التي تعيش حالة نزاع، يلزم وضع استراتيجيات مستدامة لضمان نجاح عملية إعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع وإدراج هذه الاحتياجات الفريدة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية (العالمية).

11- ويجب علينا أيضاً تفعيل هدف التنمية المستدامة 8، والغاية 8-7، وهدف التنمية المستدامة 16، والغاية 16-2، وضمان التعاون المتعدد الأطراف بين جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل استراتيجيات مشتركة للتنمية الوطنية. ومن شأن ذلك أن يساعد في معالجة الأسباب الجذرية لأشكال الرق المعاصرة وطيف واسع من التحديات الأخرى. وفي سياق بحث مسألة مستقبل قطاع العمل، يجب أن نعترف بالتحديات الراهنة التي تتكبدها كثير من الفئات الهشة في المجتمع فيما يتصل بمسألة العمل.

12- وأخيراً، يمثل الأونكتاد حلقة وصل حاسمة في تكريس الشفافية وإرساء المساءلة وبلورة النُّهُج الجديدة، ومن حيث تسليط الضوء على الانتقال النوعي بالأعمال المؤسسية المتعددة الأطراف صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد الإجراءات الرئيسية المرسومة على مجموعة مركّزة وقائمة على القيمة من أحدث الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، وعلى ابتكارات في مجال بيانات المتابعة والاستعراض، فضلاً عن عمليات لبناء قدرات محددة الأهداف وقائمة على الأدلة، بما يعزز الرعاية الاجتماعية الشاملة للجميع، والإدارة المترابطة، والاقتصاد الأكثر مراعاة للبيئة، والرقمنة القادرة على تسريع التنمية. ويمثل الأونكتاد إمكانية جديدة لإعادة البناء على نحو أكثر شمولاً للجميع واستدامة وتكريساً للمنحى الجماعي، إلى جانب الأدوار التنفيذية للسفراء ومراكز عمل الشباب وموظفي الخدمة المدنية ومراكز الفكر والمجتمعات المدنية المحلية من أجل تحسين الكفاءة، وهو ما يستدعي مزيداً من الجهود في مجال أطر التنمية البشرية.

ثانياً- الاقتصادات الجديدة

13- يعترف الشباب بالاقتصادات الجديدة بوصفها نماذج قائمة على حلول تهدف إلى تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود والإدماج الشامل للجميع ومكافحة تغير المناخ. وتتجاوز الاقتصادات الجديدة نطاق النظام الاقتصادي الراهن المتمحور حول الناتج المحلي الإجمالي. فهي تنطوي على حلول تكيفية لقضايا الأسواق الأصلية والناشئة، وتتيح معالجة جوانب متداخلة بين مختلف القطاعات من أجل تحقيق التنمية العالمية. وتستوعب الاقتصادات الجديدة أفكاراً تتناول مسائل من قبيل خفض النمو، والحماية الإيكولوجية، وقيمة أصحاب المصلحة، والمحصلات الإيجابية الصافية، والمحاسبة المرجّحة بالتأثير، ونماذج الأعمال التجديدية والدائرية، فضلاً عن المشهد المتغير لاقتصاد التشغيل المؤقت،

والاقتصـــاد الإبداعي، والاقتصـــاد الأزرق. وهي تعترف بالقدرة على تمكين الشـــباب وتحفيز إمكاناتنا في الإبداع المشـترك والقيادة المشـتركة والابتكار، وتعزيز الوعي الذاتي والتمكين الذاتي. وبصـرف النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصـادية، تتيح الاقتصـادات الجديدة أرضـيات متسـاوية تتيح التنمية للجميع، وهو أمر أساسي لتحقيق خطة عام 2030.

14- ويتطلب تحقيق التنمية المســـتدامة مزيداً من الاهتمام من جانب الحكومات وتســـخير التعليم للاقتصادات الجديدة. ولذلك، يحث الشباب على ما يلي: (أ) أن تخصص الدول الأعضاء المزيد من التمويل للبحوث المتعلقة بخفض النمو، والاقتصـاد الإيكولوجي، وأثر الفصـل الاقتصـادي، والتأثير الارتدادي، وهي مواضـيع حاسـمة لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة؛ (ب) أن تضـطلع المدارس والجامعات بتدريس الطلاب حدود النظريات الاقتصادية التقليدية وأن تتناول النظريات الاقتصادية الجديدة؛ (ج) ينبغي تدريب المستشارين الحكوميين على تناول قضـــايا الاقتصـــاد التقليدي المتمحور حول الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المجالات الاقتصادية الجديدة من أجل قياس النمو الحقيقي والإبلاغ عنه على نحو مناسب.

بناء نظام تجديدي

15- يشجع الشباب الدول الأعضاء على النظر في تنفيذ السياسات المتصلة بممارسات الاقتصادات التجديدية والدائرية، التي تشـمل: (أ) توسـيع نطاق القواعد التي تحكم مسـؤولية المنتجين؛ (ب) ضـرائب مكبات القمامة والمواد البكر؛ (ج) تدابير الدعم الحكومي للمواد الأولية والثانوية؛ (د) المشـــتريات العامة من السـلع والخدمات الخضـراء؛ (هـ) تقييم كيفية معالجة التأثيرات الارتدادية المحتملة لكل سـياسـة من سياسات الاقتصاد الدائري؛ (و) دراسة الزراعة التجديدية كنمط زراعي جديد.

تضييق فجوة المهارات من أجل تمكين الشباب في سياق اقتصاد التشغيل المؤقت

16- فيما يتعلق باقتصـاد التشـغيل المؤقت، يوصـي الشـباب بالنظر في ما يلي: (أ) إنشـاء هياكل أساسية محسنة وإتاحة إمكانية الوصـول إلى الإنترنت والتكنولوجيا؛ (ب) اتخاذ إجراءات لتضـييق فجوات المهارات من خلال محو الأمية الرقمية ونقل المعرفة؛ (ج) ضـمان تحديث قوانين العمالة وإنشـاء شـبكات أمان اجتماعي قوية لحماية العمال؛ ومن الأهمية بمكان أيضـاً (د) معالجة مسـألة النماذج الاقتصـادية الجديدة في سـياق السـياسـات الوطنية والاتفاقات الدولية، بما يشـمل اعتماد لوائح تنظيمية للتكيف مع احتياجات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات ومكافحة الاحتكار.

الاقتصادات الجديدة كأداة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان

17- أخيراً، ينبغي للاقتصـــادات الجديدة أن تقوم على منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنســـان وعلى القضـاء على أشـكال الاسـتغلال المعاصـرة. ولتحقيق ذلك، يتعين على الدول الأعضـاء اتخاذ إجراءات منسـقة من أجل (أ) فرض ضـوابط على اسـتيراد السـلع المنتجة باسـتخدام السـخرة وعمل الأطفال؛ (ب) اعتماد تشـريعات إلزامية بشـأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسـان والقضـايا البيئية؛ (ج) ضمان التقيد بهذه التدابير في الاتفاقات التجارية والأطر التشريعية والإنمائية.

ثالثاً- العمل المناخي: الاستجابة الشاملة للجميع

18- يعتقد الشباب أن ولاية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتحليل السياسات يمكن أن تساعد في وضـع حجر الأسـاس لإطار شـامل للجميع يراعي أفضـل الممارسـات التي تكفل التطبيق الفعال من حيث التكلفة على صعيد مختلف المناطق الجغرافية، من أجل التصدي لتغير المناخ في مرحلة ما بعد الجائحة.

الإدماج الشامل للجميع والتوفيق في التدابير التجارية المتصلة بتغير المناخ

19- عملاً بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن معيار المعاملة الخاصة والتفاضلية بموجب الولاية السياساتية العامة لمنظمة التجارة العالمية، يقترح الشباب إعفاء أقل البلدان نمواً من ضرائب الكربون الحدودية المفروضة من جانب البلدان المتقدمة لبضع سنوات، وينبغي خلال هذه الفترة مساعدة تلك البلدان (عن طريق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات) باستخدام الأموال المتأتية من ضرائب الكربون الحدودية التي تستخلصها البلدان المتقدمة من الجهات المصنعة والموردة الموجودة في بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق حظر التخلص من المركبات الملوِّثة بتحويلها إلى البلدان النامية، ليتسنى ضمان إزالة انبعاثات الكربون من منظوري كلي.

20- ويحث الشباب الأونكتاد على أن يسعى، من خلال ولايته المتعلقة ببناء توافق الآراء، إلى تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد السياسة الضريبية الخضراء على مراحل بربط النفقات الحكومية بالأهداف البيئية وإيجاد حيز سياساتي للاستثمار الأخضر، بما يتيح التعافي من الخسائر الناجمة عن الجائحة على نحو مستدام وقادر على الصمود.

سبل جديدة للتجارة من أجل تنمية مستدامة وشاملة للجميع

21- يقترح الشباب ضرورة إعادة تحديد الأولويات التجارية من أجل مكافحة تغير المناخ بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة من خلال استغلال تجارة الكتلة الأحيائية المتجددة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف انطلاقاً من أماكن الوفرة إلى المناطق القاحلة للغاية. وقد أدت عدة تجارب في هذا الصدد إلى إنشاء صناعة أثبتت أنها تعزز مصادر الدخل المتعددة.

22- وتمثل الشعوب الأصلية 5 في المائة من السكان، لكنها تسهم في صون 80 في المائة من التنوع البيولوجي[2]. ومن ثم، ينبغي تصميم نهج مراع لمبدأ التشاور والاعتبارات الجنسانية، وقائم على تفعيل أهداف التنمية المستدامة 5 و10 و12 و13، من أجل تعزيز ما لتلك الشعوب من ممارسات مستدامة فريدة تسهم في صون النظم الإيكولوجية، والاستثمار فيها، وهي خطوة يمكن محاكاتها في مجال الأعمال على نحو يمتثل لقانون حقوق الملكية الفكرية.

23- ويطلب الشباب إلى الدول الأعضاء أن تعزز ريادة الأعمال بما يراعي الجوانب الاجتماعية والاستدامة كخيار قابل للاستمرار من منظور التشغيل يمكن تطبيقه فيما يتصل بالشباب والمجتمعات الريفية، بشراكة مع القطاع الخاص.

تنشيط الاقتصاد الأزرق والأخضر

24- يقترح الشباب إعادة هيكلة تدريجية للصناعة البحرية للحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال مراعاة الجانب الإيكولوجي في مصائد الأسماك الصغيرة الحجم والاستثمار في بدائل مستدامة من قبيل طاقة الرياح البحرية؛ وطاقة المد والجزر؛ والوقود الأحيائي المنتج من الطحالب.

25- وتولد تربية الماشية نسبة هائلة تبلغ 14,5 في المائة من جميع انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ[3]. ولذلك، يقترح الشباب ضرورة تشجيع المنتجات الحيوانية ذات المنشأ المحلي والاستثمار فيها.

(2) انظر: https://unfccc.int/news/values-of-indigenous-peoples-can-be-a-key-component-of-climate-resilience.

(3) انظر: http://www.fao.org/3/i6345e/i6345e.pdf.

وأخيراً، يقترح الشباب الاستثمار في الممارسات المستدامة لإنتاج اللحوم بالاعتماد على الإنتاج المخبري للحوم، ومن ثم جعلها في متناول الجميع.

26- ويدعو الشباب الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات بناءة، تراعي تقرير التقييم السادس للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، من أجل تنقيح الأولويات التجارية وبناء القدرات والاستثمار في نظم المعلومات المناخية التي تركز على الإنسان، لأن نجاح هذه السياسات يتوقف في نهاية المطاف على مساهمات المواطنين.

رابعاً- التعلم المنصف والشامل للجميع

27- وفقاً لمنظمة العمل الدولية، أدت الجائحة العالمية التي حدثت مؤخراً إلى تعطيل تعليم أكثر من 70 في المائة من الشباب في جميع أنحاء العالم. وحتى قبل أن تغمر الجائحة العالم، كان العديد من الشباب، لا سيما في البلدان النامية، يفتقرون إلى فرص التعليم والتدريب الجيدة. وللمضي قدماً، يعرب الشباب عن الحاجة إلى نظام تعليمي شامل للجميع، وقادر على الصمود في وجه الاضطرابات التي قد تحدث في المستقبل، ومواكب للاحتياجات الجديدة لسوق القرن الحادي والعشرين. وينبغي تشجيع التعليم الجيد عن طريق توفير الموارد البشرية والهياكل الأساسية والمهارات التي تتيح للشباب الانتقال بنجاح إلى سوق العمل. وفي حالة الشباب الآتين من خلفيات مهمشة، مثل فئات الشعوب الأصلية أو الجماعات التي تعيش في المناطق المتأثرة بالنزاعات، يظل التركيز على توفير المهارات الأساسية اللازمة لتعزيز قابلية التشغيل أمراً بالغ الأهمية. ومن شأن نظام تعليمي أكثر إنصافاً أن يعالج الحواجز المحتملة، مثل الفقر أو محدودية وسائل النقل، وأن يضمن للجميع فرصة للنجاح في الحياة.

28- وفي عالم اليوم المتطور باستمرار، يتعين إعادة هيكلة المناهج التعليمية وإعادة تصميمها، بما يتناسب مع الاحتياجات المجتمعية. وقد يصبح تكييف صيغ التعلم المختلطة الوضعَ الطبيعي الجديد في مرحلة ما بعد الجائحة. ومع أن هذا الأمر قد يتيح إمكانات هائلة للوصول إلى كل طالب في جميع أنحاء العالم، فهو يواجه أيضاً تحدياً مرده نقص الموارد الرقمية والبنية التحتية اللازمة لدعمه. ومن الأهمية بمكان وضع مناهج دراسية تفاعلية تصب في تعزيز الإبداع وتوفير الاستيعاب التكنولوجي اللازم. وصحيح أيضاً أن مشكلة التعليم لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحل بالاعتماد فقط على جهود الحكومات والمنظمات الدولية. بيد أن تعزيز مشاركة الشباب في بلورة المناهج الدراسية وفي قطاع التعليم من شأنه أن يقلل من الاعتماد على جهود الحكومات وتشجع التنمية.

تعافي التعليم وقدرته على الصمود

29- شهدت بلدان كثيرة عانت من الحروب والنزاعات والكوارث تأخراً لقطاعاتها التعليمية على الرغم من أن التعليم يمثل أحد العناصر الحاسمة في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي. ويتعين على الأونكتاد، بشراكة مع الحكومات، أن يسعى إلى وضع سياسات استشرافية قائمة على الأدلة للتأثير في التغيرات النظمية التي من شأنها أن تصب في إجراءات متماسكة ومستدامة وملبية للاحتياجات، تضمن صمود التعليم، لكيلا يتخلف الأطفال الأكثر هشاشة عن الركب.

تمتع الجميع بإمكانية الوصول

30- يعتقد الشباب أن التعليم حق من حقوق الإنسان وأنه ينبغي أن يظل كذلك، فهو ليس سلعة أو مجرد منفعة عامة. ويجب سن تشريعات تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى التعليم واستبعاد التعليم بصورة راسخة من الأغراض التجارية. وعلاوة على ذلك، ولضمان تمكن الدول الهشّة من إتاحة

الوصـــول إلى التعليم المجاني، يلزم إعادة تقييم قواعد الملكية الفكرية لضـــمان أن تتاح من خلال القوانين الوطنية إمكانية اســـتعمال موارد التعليم والتعلم المحمية بحقوق التأليف والنشـــر والبراءات، وكذلك لإعفاء الاستخدام لأغراض المكتبات والبحث من المفاوضات التجارية.

سد فجوات المهارات

31- يتجاوز التقدم التكنولوجي العالمي بوتيرة ســـريعة نظم التعليم في البلدان النامية. وثمة بالتالي فجوة كبيرة في المهارات المُلقّنة من خلال التعليم وفي مهارات القوى العاملة. ويمكن للأونكتاد أن يســعى، بالاقتران مع شـــراكة متعددة بين القطاعين العام والخاص، إلى تقديم المســـاعدة التقنية إلى الدول النامية لتمكينها من الشـروع في إعادة هيكلة شـاملة لنظمها التعليمية سـواء فيما يتصـل بتزويد الطلاب الحاليين أو الطلاب الذين تخرجوا بالمهارات اللازمة للقوى العاملة من المنظور العالمي، فضـــلاً عن احتياجات بلدانهم المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التعلم الاجتماعي والعاطفي

32- ليس ضـــرباً من المغالاة في عالم اليوم الســـريع التغيّر التشـــديدُ على أهمية مهارات اجتماعية وعاطفية مثل التواصل والتعاطف والتعاون والإبداع والتفكير النقدي. ويبقى الغرض من التعليم هو التحرر؛ ومع ذلك، تؤدي الطبيعة التنافســـية الحالية للنظام التعليمي إلى غرس الخوف في نفوس الطلاب. ومن الأهمية بمكان أن يوفر واضـعو السـياسـات البيئة المناسـبة التي تتيح للطلاب النماء. ويمكن للأونكتاد أن يمد يد المساعدة في هذا الصدد من خلال الدعوة إلى أن تسن البلدان سياسات مجتمعية تشجع الابتكار واعتماد أنماط فردية فيما يتعلق بمحصلات التعلم التنافسي. ويمكن للتعلم الاجتماعي والعاطفي أن يساعد الطلاب على تعزيز الصـــقل الإيجابي للهوية والاعتراف بالتنوع وتقديره، وبالتالي تعزيز الإدماج الشـــامل للجميع. ومن الأهمية بمكان أن يعمل الأونكتاد، بالتعاون مع أصـــحاب المصـــلحة في مجال التعليم في جميع أنحاء العالم على إدراج التعلم الاجتماعي والعاطفي في المناهج التعليمية.

التعليم وفق صيغ مختلطة والفجوة الرقمية

33- في أعقاب الجائحة الراهنة، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى العمل من أجل إقامة نظام تعليمي مختلط الصـــيغ في العالم بأســـره. ويظل العائق الأكبر أمام ذلك هو الفجوة الرقمية التي تُعزى إلى تحديات إنمائية مختلفة تواجهها البلدان. وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع فرادى البلدان، أن يضـــع ســـياســـات سياقية من أجل تمكين كل بلد من سد الفجوة الرقمية بالتركيز على أهم ثغرات سلسلة القيمة التعليمية.

خامساً- المشاركة المدنية للشباب

الاعتراف بدور الشـباب والمنظمات التي يقودها الشـباب، بما في ذلك مراكز عمل الشـباب، في تشـكيل المجتمع وعمليات صنع القرار

34- يدرك الشـباب في جميع أنحاء العالم قوة التعاون والوحدة؛ ويمكننا معاً، من خلال تحسـين حياة الناس في كل مكان، أن نبلغ مسـتوى أعلى من الإنجاز مقارنة بما نسـتطيع تحقيقه بأنفسـنا. ويكمن خير مثال على ذلك في المنظمات التي يقودها الشـــباب، الموجودة في جميع مســـتويات المجتمع ككل والمجتمعات المحلية. غير أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات التي يقودها الشباب تعمل دون أن تُدمج رسـمياً في المؤسـسـات الحكومية ودون أن يُعترف بالتأثير الإيجابي الذي تحدثه ذلك. وفي عام 2018، كان الأونكتاد رائداً في بلورة نموذج جديد للعمل مع الشـــباب، تجســـد في مبادرة مراكز عمل الشـــباب،

مما أدى إلى استحداث العديد من البرامج في جميع أنحاء العالم لمعالجة كثير من القضايا الرئيسية التي يواجهها العالم بأسره اليوم. وتسعى المبادرة، إلى جانب الأونكتاد، إلى تمكين الشباب وإتاحة علاقة عمل مع المؤسسات الرسمية. ويدعو الشباب الحكومات إلى الاعتراف رسمياً بالمنظمات التي يقودها الشباب والتعاون معها وإشراكها في عمليات صنع القرار، على أساس فهم مؤداه أن بإمكاننا معاً التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

قياس التقدم المحرز في المشاركة المدنية للشباب من خلال وضع مؤشر لتنمية الشباب

35- لئن كان الشباب يسهم في المجتمع المدني بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، لا يوجد حالياً فهم واضح لنطاق هذه المساهمة. ومراعاة لذلك، تبرز حاجة ملحة إلى اضطلاع الدول الأعضاء بوضع مؤشر لتنمية الشباب يعكس المشاركة المدنية ويتيح رؤى كمية ونوعية أساسية بشأن كيفية مساهمة الشباب حالياً في بناء الدولة. ويدعو الشباب الدول الأعضاء في الأونكتاد إلى التعاون مع هذه الفئة في استحداث وتفعيل مؤشر لتنمية الشباب يكفل اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة ومركّزة على الشباب في سياق صياغة السياسات.

المواطنة العالمية وأهداف التنمية المستدامة: لنفكر بمنظور عالمي ولتصرف بمنظور محلي

36- في 25 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عام 2030. وما نلاحظه اليوم هو عدم الاضطلاع بما يكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل تزايد خطر حدوث أزمات بيئية واجتماعية وسياسية واقتصادية كارثية. ولقد كان الشباب اليوم وعلى مر التاريخ في طليعة التغيير، ولم يتوانوا يوماً عن التجند للعمل وللقيادة فيما يُطرح من قضايا سعياً إلى تحسين حياة الناس في كل مكان. وفي العصر الحديث، يدرك الشباب أن الإنسانية أضحت مترابطة ومتكافلة إلى حد بعيد، مما يعني أن العمل الذي يضطلعون به على المستوى المحلي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة ستكون له ثمار ملموسة تُقطف في جميع أنحاء شبكتنا العالمية المترابطة. ويهيب الشباب بالدول الأعضاء التي التزمت بأهداف التنمية المستدامة إلى أن تضاعف جهودها وأن تعمل مع الشباب لفهم دورهم في تعزيز العمل المحلي الذي سيسهم في حل الإشكالات العالمية التي نواجهها بصورة جماعية.

تعزيز العملية الديمقراطية

37- تستمد الديمقراطيات قوتها في جميع أنحاء العالم من الشعب، وما وجودها إلا من أجل الشعب. وتعمل الديمقراطيات السوية على أساس الفصل الواضح بين السلطات، واتخاذ القرارات بصورة شفافة تشمل الجميع، والتعارض القوي بين الأفكار من أجل تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة لجميع المواطنين. وإضافة إلى ذلك، تمثل الانتخابات النزيهة والمنتظمة شرطاً أساسياً للديمقراطيات المستقرة.

38- بيد أنه حدث انهيار لهذه الجوانب الأساسية للديمقراطية في أجزاء كثيرة من العالم، مما أدى إلى مصاعب كبيرة لعدد لا يحصى من الناس، بمن فيهم الشباب، الذين سيرثون هذه الإخفاقات. وبمراعاة أن الشباب يشكلون ربع سكان العالم ويمثلون مستقبل أممنا، يجب أن تتخذ جميع الحكومات المزيد من الإجراءات من أجل تعزيز وتشجيع وإتاحة مشاركة الشباب على نحو معزز وهادف في العمليات الديمقراطية. ويدعو الشباب الحكومات إلى اتخاذ إجراءات من أجل دمقرطة الديمقراطية ولمراعاة الأجيال المقبلة.